موقف إيران من الاتفاقية التركية- الإسرائيلية عام١٩٩٦

أ.م. د. فراقد داود سلمان الشلال

الموبايل : ٠٧٧٠٥٦٥٥٦٢٠

الايميل : faragd.alshalal@gmail.com

مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تعد الاتفاقية التركية– الإسرائيلية عام١٩٩٦من المتغيرات الاستراتيجية الهامة والمؤثرة في الشرق الأوسط ، لأنها جاءت متناغمة إلى حد كبير مع مصالح تركيا، وتحقيقاً لاستراتيجيات إسرائيل في المنطقة، في حين وجدت فيها إيران خطرا يهدد أمنها القومي، ومصالحها الكبيرة في آسيا الوسطى وبخاصة في أذربيجان، فضلا عن إنها منحت امتيازاً لإسرائيل في التواجد على الحدود الإيرانية وتهديدها ،وانطلاقاً من هذه المعطيات اضطرت إيران إلى زيادة نفقاتها العسكرية والدفاعية لمواجهة تلك التهديدات.

الكلمات المفتاحية : موقف إيران ، الاتفاقية التركية– الإسرائيلية عام١٩٩٦ .

Iran's position on the Turkish-Israeli agreement in 1996

Dr. Vrakd Dawood Salman Al-Shallal.

Mobile: 07705655620

Email: faragd.alshalal@gmail.com

Center for Studies of Basra and the Arabian Gulf

Abstract:

The Turkish –Israeli agreement in 1996 in considered one of the important and influential strategic changes in the middle east ,because it was largely consistent with turkeys interests and the fulfillment of Israel strategies in the region while Iran found in it a threat its national security ,and its great interests in central Asia especially in Azerbaijan .moreover, it granted a privilege to Israel to be present on the Iranian borders and to threaten it. Based on these facts Iran was forced to increase its military and defense expenditures to counter these threats.

Key words: Iran's position, the Turkish-Israeli agreement of 1996

المقدمة

في خضم المتغيرات التي تشهدها المنطقة على الصعيدين الإقليمي والدولي بخاصة بعد نشوب حرب الخليج الثانية عام١٩٩١،شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية تطورات متزايدة تكللت بعقد اتفاقية التعاون الأمني والاستراتيجي عام ١٩٩٦، وهدفت تركيا من عقد هذه الاتفاقية هو موازنة مواقفها السياسية تجاه الأزمات التي كانت تضج في المنطقة آنذاك لذا نجحت في كسب إسرائيل إلى جانبها لتخرج نفسها من الأزمات بورقة رابحة تمكنها من زيادة ثقلها في المنطقة، ولتتمكن من منافسة إيران في إعادة أي ترتيبات أمنية في المنطقة، إلا انه في حقيقة الأمر وضعت هذه الاتفاقية تركيا رهينة لإسرائيل وشرعت أبواب تركيا واسعة أمام النفوذ الإسرائيلي هذا من جهة ،ومن جهة أخرى هدفت كل من تركيا وإسرائيل إلى تطويق وتهديد إيران وهذا الأمر

بطبيعة الحال يصب في إطار الترتيبات الأمنية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط .وفي ظل التوتر الشديد الذي يطفو على سطح العلاقات التركية- العربية، توثقت العلاقات التركية- الإسرائيلية، سياسيا ،امنيا، عسكريا، اقتصاديا ،وثقافيا إلى الدرجة التي وصل فيها إلى عقد تحالفات إستراتيجية، وهذا الأمر بطبيعة الحال انعكس سلبا على العلاقات العربية التركية بسبب قضايا عالقة ومتشابكة وهي، القضية الفلسطينية، مشكلة المياه، ومشكلة الأقليات. تعد كل من تركيا وإيران دولتان منافستان قويتان في آسيا الوسطى والقوقاز، وحتى الشرق الأوسط لذا تحاول كل منهما فرض تأثيرها على الأخرى، ولانشغال إيران ببرنامجها النووي حاولت تركيا إن تكسب إسرائيل في صفها لزيادة ثقلها السياسي في المنطقة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في توضيح ملامح السياسة الخارجية التركية التي سعت

ومنذ نهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١الى زج إسرائيل في مشاريع شرق أوسطية بالغة الأهمية ، بهدف توفير بيئة ملائمة لتقوية أواصر العلاقات التركية – الإسرائيلية على كافة الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية.

أقسام البحث: توزع البحث على مقدمة وأربع مباحث رئيسة خصص الاول لمسار تطور العلاقات التركية الاسرائيلية بين عامي١٩٤٩-١٩٩٦، وجاء المبحث الثاني تحت عنوان الاتفاقية التركية الاسرائيلية عام ١٩٩٦، في حين ركز المبحث الثالث على الموقف العربي من الاتفاقية التركية الاسرائيلية عام١٩٩٦، وتناول المبحث الرابع موقف ايران من الاتفاقية التركية الاسرائيلية عام ١٩٩٦.فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات والهوامش والمصادر.

فضلاً عن المقدمة والخاتمة وقائمة الهوامش.

منهجية البحث:اعتمدنا في كتابة هذا البحث على المنهج التاريخي بغية تتبع مسار تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية منذ نشأتها وحتى عقد لاتفاقية عام ١٩٩٦، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي كلما استدعت الضرورة لذلك.

المبحث الأول

مسار تطور العلاقات التركية –(الإسرائيلية)١٩٤٩ -١٩٩٦

رغم إن تركيا وقفت مع الدول العربية ضد قرار تقسيم فلسطين المرقم(١٨١) في ٢٩/تشرين الثاني عام ١٩٤٧، رغبة من صناع السياسة التركية في اظهار بلدهم بمظهر الدولة التي تسهم في اقرار السلام والامن والاستقرار في العالم بموجب شعار اتاتورك "السلم في الداخل والسلم في الخارج"[(١)]، الا إن مجريات الأمور

كانت تشير إلى موقف تركي منحاز بالكامل إلى إسرائيل، وكانت بوادره السلبية الاولى هي اعتراف تركيا بإسرائيل في ٢٨/آذار/ ١٩٤٩، وخلال مدة زمنية قصيرة تم تعين فيكتور اليعازر قنصلا لإسرائيل في اسطنبول وذلك في ١٦/تشرين الاول من العام نفسه، في حين عين الياهو ساسون مدير دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاسرائيلية وزيرا مفوضا لبلده في تركيا في نهاية كانون الثاني ١٩٥٠.وبالمقابل قامت تركيا بتعيين سيف الله حسن سفيرا لها فوق العادة في تل ابيب.[٢]

ولم تقف الصداقة التركية عند الاعتراف القانوني بإسرائيل بل تلت ذلك فترة من التعاون الاقتصادي والأمني ، وقد دخلت تركيا في مشاريع أحلاف متعددة كانت إسرائيل طرفاً فيها أو تصب في مصلحة الأمن القومي الإسرائيلي، وتهدد الأمن القومي العربي ومن ذلك اشتراكها في حلف بغداد عام١٩٥٥.[٣] ولقد كان العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول ١٩٥٦، مناسبة لإظهار تركيا بعض الاعتدال في مواقفها المتطرفة والمؤيدة للغرب وإسرائيل، وانعكس ذلك بسحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦/ تشرين الثاني/١٩٥٦،وتخفيض العلاقات الدبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثان، على أن لا يعود إلى عمله إلى أن يتم حل القضية الفلسطينية،بشكل عادل ونهائي، ولكن سرعان ما غيرت تركيا وجهتها وأدارت ظهرها للعرب ففي كانون الأول من عام١٩٥٧،اتجهت تركيا إلى إقامة حلف سمي ب(التحالف المحيطي)[٤].

وبدأت بعد ذلك مؤشرات ولو خجولة من جانب تركيا الى تحول ما في نظرة تركيا حيال جيرانها الجنوبيين من العرب وقد نتج عن ذلك عدد من العوامل منها رغبة النظام الانقلابي الجديد الذي استولى على السلطة في تركيا في ٢٧/ايار/١٩٦٠،في تخفيف الاحتقان على العرب لكن ليس على حساب علاقاتها مع إسرائيل، والمأزق الذي وجدت تركيا نفسها فيه هو بالنسبة للقضية القبرصية حيث صوتت جميع الدول العربية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧/كانون الأول/١٩٦٥، الذي يعيق حق تركيا التدخل في قبرص.[٥]

وشكل موقف الدول العربية هذا صدمة للحكومة التركية كان من نتائجها إعادة النظر في سياستها حيال العالم العربي وساعد على ذلك وصول حزب جديد إلى السلطة وهو حزب العدالة، بزعامة سليمان ديميرل [٦]، الذي يعير أكثر من سابقيه العلاقات مع العالم الإسلامي أهمية اكبر،غير إن أي تحسن في العلاقات مع العرب لم يقابل لجم لوتيرة العلاقات المتطورة مع إسرائيل، بل إن وزير الخارجية التركي آنذاك إحسان صبري أكد في ٢٣/أيار/١٩٦٦،على علاقات طبيعية بين بلاده وإسرائيل.[٧]

عدت حرب حزيران ١٩٦٧بداية التحول الفعلي في نظرة تركيا إلى المسالة الفلسطينية والعربية عموما ، ومع إن الموقف الرسمي التركي لم يحمل إسرائيل مسؤولية العدوان إلا أن وزير الخارجية التركي دعا في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢/حزيران/١٩٦٧ إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها

وتطبيق قرارات مجلس الأمن وعندما ألحقت إسرائيل القدس الشرقية إداريا بها صوتت تركيا مع قرار الأمم المتحدة بتاريخ ٤/ تموز/١٩٦٧،الذي يعتبر القرار الإسرائيلي باطلًا.[٨]

وفي عقد السبعينيات بدأت تركيا تفكر في تغيير سياستها تجاه العرب، ففي هذه المرحلة أيدت الموقف العربي حينما صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥، على اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وكذلك أدانت معهم إسرائيل لضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل الأمر الذي أثر بالسلب على العلاقات مع إسرائيل، وأدى إلى إغلاق السفارة التركية في القدس، إذ سعت الحكومة التركية برئاسة سليمان ديميريل إلى احتواء الانتقادات الداخلية بمثل هذا الإجراء من ناحية، وتقريب وجهات النظر مع الدول العربية من ناحية أخرى، لكن سرعان ما تغير النظام في تركيا عام ١٩٨٠.[٩]

وتولى العسكريون الحكم التركي، وفي هذه الفترة حدث ركود اقتصادي في أسواق الشرق الأوسط، وانخفاض في أسعار البترول، وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية في تركيا، لدرجة أن قيمة صادرات تركيا في ذلك العام وصلت إلى(٢,٢ مليار دولار)، في حين بلغت قيمة الواردات من البترول في الفترة نفسها (٢،٦ مليار دولار)، ومن ثم وجدت تركيا نفسها مجبرة على تقليص علاقاتها بإسرائيل للتقرب من الدول المنتجة للبترول، وبالفعل ففي اليوم الذي أعلنت فيه تركيا عن خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل، وصلها صك سعودي بمبلغ (٢٥٠ مليون دولار)، لكن ثبت فيما بعد أن التقارب إلى المحور العربي كان تقاربًا مؤقتًا، وناجمًا عن يأس تركيا من المحور الغربي.[١٠]

ويمكن القول أن العلاقات التركية – العربية في هذه المرحلة كانت مرهونة بتقليل مستوى علاقاتها بإسرائيل. وفي أواخر الثمانينيات تراجعت نسبة التجارة العربية مع تركيا، مما كان له عظيم الأثر على مضي تركيا في مسيرتها نحو تقوية علاقتها بإسرائيل، وحينذاك أشار تورجوت أوزال[١١] رئيس الوزراء التركي إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في تمهيد الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية، في إشارة إلى اللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي، حتى أنه أعلن في إحدى الصحف التركية قائلاً ((إذا ما أراد العرب فهم أسباب التقارب التركي – الإسرائيلي، فعليهم إذًا أن يتفهموا مبادئ السياسة التركية)) وبالفعل وبعد مضي ثلاث سنوات فقط من تصريحات أوزال، حاول الأرمن المقيمون في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧، إحياء ذكرى مذبحة الأرمن[١٢] التي توافق يوم ٢٤ نيسان من كل عام، الأمر الذي رفضه الكونجرس الأمريكي نتيجة ضغوط اللوبي اليهودي، ومن هنا يمكن القول إن المصالح والمتغيرات الإقليمية والدولية هي التي حددت مدى عمق العلاقات التركية – الإسرائيلية والتركية – العربية وليست أية عوامل أخرى.[١٣]

ووقعت الدولتان التركية والإسرائيلية في أواخر عام ١٩٨٩ على اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية فضلا عن أنشاء تركيا لثلاث محطات تجسس داخل الأراضي التركية كان الهدف منها مراقبة كل التحركات الصادرة عن الدول المجاورة بخاصة العراق وإيران وسوريا.(١٤)

دخلت منطقة الشرق الأوسط في مجمل علاقاتها الدولية والإقليمية مرحلة تاريخية مهمة عندما انعقد مؤتمر التسوية في مدريد عام ١٩٩٩ والذي وصف بانه أول مؤتمر واسع للتسوية بين إسرائيل والدول العربية من دون معارضة تذكر وذلك على قاعدة (الأرض مقابل السلام) وذلك كأحد إفرازات الاحتلال العراقي للكويت وما تلاه من حرب الخليج الثانية والتي أسفرت عن تحرير الكويت.والدعوة بالتالي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين كما طبقت في الكويت.(١٥)

وتميزت الفترة الواقعة بين ١٩٩١-١٩٩٦ ببناء العلاقات التركية- الاسرائيلية في مختلف المجالات ففي المجال الدبلوماسي رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفراء وتم ذلك في آذار ١٩٩١، كما قام وزير السياحة السابق عبدالقادر اتش بزيارة إلى إسرائيل عدت الأولى من نوعها وتمخض عنها توقيع معاهدة في حزيران ١٩٩٢ لتسهيل الرحلات السياحية بين البلدين.(١٦)

وفي ١٢/ تشرين الثاني ١٩٩٢ قام وزير الخارجية التركي حكمت جتين بأول زيارة إلى إسرائيل ونتج عنها التوقيع على مذكرة للتفاهم والتعاون المشترك بينهما فضلا عنه تم التأكيد فيها على التعاون الاقتصادي والعلمي وتبادل الزيارات الرسمية والتعاون الإقليمي وتنسيق الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وضمن إطار الزيارات العسكرية فقد زار قائد سلاح الجو الإسرائيلي هرتزل بودينغر(Hezl Bodilinger) تركيا في آب ١٩٩٣، والتقى فيها وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان وقائد سلاح الجو التركي وتباحثا سبل تطوير العلاقات العسكرية بين بلديهما ،وأعقبها زيارة قام بها دافيد عفري المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أنقرة أواخر ذلك العام على رأس وفد من كبار قادة الجيش الإسرائيلي وقد اجتمع الوفد الإسرائيلي مع نظيره التركي وكانت محاور المحادثات إقامة روابط عسكرية على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.(١٧)

المبحث الثاني

الاتفاقية التركية – الإسرائيلية ١٩٩٦

منذ مطلع عام ١٩٩٤ دخلت العلاقات التركية – الإسرائيلية مرحلة لم تشهدها منذ اعتراف تركيا (بإسرائيل)،إذ كان لزيارة تانسو تشيلر[١٨] إلى تل أبيب في تشرين الثاني من العام نفسه، دورا في توثيق العلاقات بين البلدين وتمخض عن تلك الزيارة التوقيع على هو ذلك الاتفاق الأمني، ومثل هذا الاتفاق البداية الرسمية للتعاون بينهما، رغم إن التعاون الأمني غير المعلن بينهما قد سبق ذلك التاريخ بسنوات واشتمل على التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات بين البلدين،تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية. تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة. تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربائية. التعاون المشترك بين موانئ إسرائيل وميناءي مرسين والاسكندرون في تركيا. تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية. تشكيل لجنة تركية– إسرائيلية مشتركة تضم إليها خبراء تجتمع دوريا وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره مع تعهد الطرفين بعدم نقل أية معلومات سرية إلى أي بلد ثالث دون موافقة البلد الآخر في الاتفاق. مشروع مياه السلام لنقل المياه الفائضة من تركيا إلى دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وذلك عبر نقل حوالي(١٨٠)مليون متر مكعب سنوياً من احد انهار تركيا إلى إسرائيل، التعاون في مجالات التدريب الزراعي والري والبيئة في منطقة إقليم غاب جنوب شرق تركيا.[١٩]

ولقد جاء هذا الاندفاع التركي السريع مع إسرائيل مستنداً إلى عدة أسباب من أبرزها المشكلات الداخلية التي تعاني منها تركيا والمتعلقة بتمرد حزب العمال الكردستاني والتحرك الارمني الدولي ضد تركيا وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية. الصراع الداخلي بين التيار الإسلامي ممثلا بحزب الرفاه وقوى إسلامية أخرى والتيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية حيث سعى التيار العلماني في تركيا إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل من اجل استغلال تلك العلاقات كوسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية ، وفرض ذلك كأمر واقع يصعب على حزب الرفاه تغيره أو تحديه في السلطة أو المعارضة.تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق موردخاي ((إن إسرائيل وتركيا شكلتا قوة ردع لمواجهة أي هجوم محتمل من جانب سوريا أو العراق أو إيران))[٢٠].

ولعل تخوف تركيا من حالة التوصل الى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل الأمر الذي قد يرغمها على الدخول في اتفاقات مع جيرانها العراقيين والسوريين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها كورقة ضغط في تعاملاتها معهم.

ومع توقف محادثات التسوية بين سوريا وإسرائيل ساد جمود كامل على مسار التسوية في الشرق الأوسط وشهد ربيع عام ١٩٩٦ سلسلة من العمليات التي نفذها الفلسطينيون في القدس وتل أبيب وعسقلان، وشنت

إسرائيل هجمات عدة على الأراضي الفلسطينية كان من أعنفها ما سمي بعناقيد الغضب، ومثل مجيء بنيامين نتنياهو بدلا من شمعون بيريز مؤشرا قويا على إن مرحلة جديدة من التوتر والاحتقان والابتعاد عن الأسس التي قامت عليها عملية السلام قد بدأت، ونظرا لتأثير وتأثر تركيا بالملفات الإقليمية المحيطة بها بدءاً من البلقان وصولا إلى آسيا الوسطى والقوقاز،وتوتر العلاقات مابين إيران واليونان وأرمينيا وروسيا.جاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل عام١٩٩٦.[٢١]

وابرز ما جاء في ذلك التحالف الاستراتيجي من بنود[٢٢]

١-تبادل الخبرة في مجال تدريب الطيارين المقاتلين.مع استخدام الطائرات الإسرائيلية قاعدتي انجرليك وقونيا التركيتين مما يمكنها من تطويق سوريا من الشمال والجنوب.

٢-خطة لتجديد وتطوير ٥٤ طائرة 4-fبقيمة ٦٠٠ مليون دولار .

٣-تجهيز وتحديث ٥٦ طائرة 5-f.

٤-صناعة ٦٠٠ دبابة 60-m.

٥-خطة لإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية ميركاوه.

٦-خطة مشتركة لإنتاج طائرات استطلاع بدون طيار .

٧-خطة مشتركة لإنتاج صواريخ ارض-جو (بوبي) بقيمة نصف مليار دولار بمدى ١٥٠ كم. .٨-التعاون الاقتصادي(التجاري والصناعي).

٩-إقامة حوار استراتيجي بين الدولتين.

١٠-إقامة مناورات مشتركة برية، بحرية، وجوية.

١١-تبادل الاستخبارات (المعلومات الأمنية والعسكرية) بخصوص المشاكل الحساسة التركية مع إيران وشمال العراق وسوريا.ومن خلال هذه البنود بدا واضحا إن سوريا والعراق وإيران في مقدمة الدول المستهدفة بالاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية.

ولكن الأتراك دأبوا على التقليل من أهمية تلك الاتفاقية والتأكيد على إنها لا تشكل تحالفا بين إسرائيل وتركيا وليست موجهة ضد طرف ثالث وهو الطرف العربي الإسلامي وإنها تماثل اتفاقيات التدريب والتعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع العديد من الدول وهذا التفسير لا يعول عليه لان الاتفاقية تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء تركيا ، وهذا الأمر غير مسموح به في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع الدول الأخرى. فضلا عن ان بنود الاتفاقية لم تعلن جلها رسميا حتى إنها لم تعلن كاملة إلا في نيسان ١٩٩٦، أي بعد أكثر من شهرين من إبرامها،حيث سربت بعض بنودها في الصحف التركية وبقي بعضها سريا. وان هناك أطراف عربية وإسلامية مستهدفة في الاتفاقية العسكرية ألا وهي سوريا لان الطرفين التركي والإسرائيلي عدوها داعمة للإرهاب، فضلا عن خلافاتهما معها حول الحدود والمياه.[٢٣]

إلا إن المؤسسات العلمانية والعسكرية التركية وجدت في هذا الاتفاق تحقيق أهداف داخلية وخارجية والتي كان أبرزها التصدي لنشاطات حزب العمال الكردستاني إذ عانت تركيا من مشاكل عديدة ومعقدة مع دول جوارها وبخاصة سوريا واليونان وإيران والعراق وروسيا جعلها في وضع صعب وتمر في ظروف مقلقة ويعبر حكمت جتين وزير خارجية تركيا السابق عن ذلك الوضع بقوله ((بسبب العوامل الجيواستراتيجية والجيوغرافية وموقع تركيا المجاور لدول معظمها غير مستقر وغير متوقع الاحتمالات يجعل تركيا في مواجهة العديد من التحديات وهي في معظمها محتملة الأزمات والصراعات التي يمكن ان تصلها)) فترجع أسباب الخلافات التركية – السورية إلى استيلاء تركيا على لواء الاسكندرونة السوري عام ١٩٣٩،فضلا عن خلافات البلدين حول توزيع مياه الفرات والادعاءات التركية المستمرة بان سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني عسكريا ولوجستيا،[٢٤]

اما عن اليونان فتمحورت مخاوف تركيا من التعاون العسكري السوري مع اليونان وبخاصة في أعقاب التوقيع على اتفاقية عسكرية بينهما عام ١٩٩٥، فضلا عن الخلاف على بحر ايجة وقضية قبرص أما خلافات تركيا مع إيران فتركزت في ادعاء تركيا بان الأخيرة تدعم النشاطات الإسلامية في تركيا،وحزب العمال الكردستاني ، أما بشان العراق فان خلافات تركيا معه كانت حول توزيع مياه نهر دجلة ، فيما تجسد الخلاف التركي- الروسي حول المرور في المضايق والتنافس على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.[٢٥]من خلال الواقع الجغرافي القلق الذي عاشته تركيا رأت في تعاونها العسكري مع إسرائيل سيجعل منها قوة قادرة على مجابهة أي دولة في حالة حدوث نزاع عسكري معها إضافة الى اتخاذ تلك العلاقة ورقة ضغط على تلك الدول لوقف ما تسميه تركيا بدعم الاكراد .كما فسرت تركيا أن في تعاونها العسكري مع إسرائيل ممارسة الضغط على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال وبخاصة بعد تسلم نجم الدين اربكان رئاسة الوزراء في تركيا إذ رأت المؤسسات العلمانية في النشاطات الإسلامية تهديدا لتوجهاتها العلمانية ،ولتدعيم دورها الإقليمي رأت تركيا إن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية سيجعلها مؤهلة لان تساهم بفاعلية في المجال الإقليمي في الشرق الأوسط واسيا الوسطى،وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى استعادة أهميتها ومكانتها لدى الساسة الأمريكان لكونها كانت تمثل في الفترات السابقة خط الدفاع الأول أمام الخطر الشيوعي.[٢٦]

وتنوعت الاهداف التركية من عقد هذه الاتفاقية مع إسرائيل وكان من اهمها:

١-تتحكم بالسلوك التركي الخارجي ومنذ تفكك الدولة العثمانية الهواجس والاعتبارات الأمنية بالأخص بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ١٩٩١ وتفاقم النزاعات القومية في القوقاز والشرق وظهور الخلافات التركية الارمنية من جديد وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق وخطر ذلك على المسالة الكردية في تركيا . كما إن

استمرار النزاعات مع اليونان في ايجة وقبرص أيقظت المخاوف التركية من احتمال تعرض الكيان لمخاطر جديدة مع الغرب ومن هنا كانت مسألة إقامة تعاون عسكري وثيق مع قوة إقليمية كبرى مثل إسرائيل يجمع بينها وبين تركيا كثير من الخصوم المشتركين.[٢٧]

٢-هدفت تركيا إلى الاعتماد على إسرائيل لان الولايات المتحدة تمارس أحيانا وبضغط من اللوبي اليوناني والارمني سياسة ابتزاز لتركيا فتمنع تسليم بعض الأسلحة أو تؤجلها أو توقفها نهائيا ، كما إن أوربا تلجأ غالبا عند حصول أول احتكاك بين تركيا واليونان إلى فرض حظر السلاح على تركيا ، لذا وجدت تركيا في إسرائيل موردا ضروريا لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مد تركيا بها لذا تعتقد أنقرة إن إسرائيل بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة وخبرات تدريبية وقتالية قادرة على تلبية متطلبات تطوير القدرات الحربية للجيش التركي.[٢٨]

٣-تدرك تركيا ان لتقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يساعد تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي عن طريق الولايات المتحدة أي التقارب إلى المحور الغربي في مقابل التباعد عن المحور العربي.[٢٩]

اما فيما يخص الاهداف الإسرائيلية من عقد هذه الاتفاقية مع تركيا فهي:

١-فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية في تركيا:سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا بهدف فتح أسواق جديدة لمنتوجاتها العسكرية والتي من شأنها أن توفر لها دخلاً ماليا مهماً في ظل توقعات بحصولها على معظم الصفقات العسكرية التركية لتحديث جيشها. وبالتالي فان بيع الأسلحة والتكنولوجيا الإسرائيلية إلى تركيا سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسة على تلك الصادرات، فضلا عن أن هناك توقعات إسرائيلية بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضها للدعم المالي المقدم لإسرائيل . وعليه فتركيا ستكون عاملاً إيجابيا للاقتصاد الإسرائيلي، ويتضح ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به اسحق مردوخاي ، وزير الدفاع الإسرائيلي في أثناء زيارته لتركيا عام ١٩٩٦م عن تلك الصفقات العسكرية ((من منظورنا فنحن نتطلع إلى منجم ذهب محتمل))[٣٠]

٢-تشترك تركيا واسرائيل في رؤية موحدة وهي ان سوريا عدوتهما الرئيسية، لذلك سعيا من خلال تعاونهما العسكري المشترك إلى الضغط عليها عسكرياً ووضعها بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية ، وبخاصة بعد أن وزعت سوريا قواتها العسكرية على تلك الجبهتين لأنهما تشكلان خطراً عليها، لقد استطاعت إسرائيل أن تمارس ضغوطاً عسكرية على سوريا ، من خلال وجودها العسكري المكثف في الأراضي التركية ، الأمر الذي أتاح لها جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشآت العسكرية والاقتصادية الحساسة في سوريا ، بحيث

اصبح أمنها القومي معرضاً للخطر من جراء ذلك حيث أن تلك المعلومات ستستغل مستقبلاً من قبل إسرائيل نفسها أو تركيا ، وفي حالة نشوب حرب مع سوريا.[٣١]

وفيما يتعلق بإيران ، فان إسرائيل ترى فيها قوة إقليمية قد تشكل عليها وعلى تركيا نفسها خطراً ، إضافة إلى أنها تسعى لمنافستهما إقليمياً ، وبخاصة أنها تمتلك بنية عسكرية متقدمة وأسلحة دمار شامل وأسلحة كيماوية، كما أنها دولة مصنعة للأسلحة ، وبالذات الصواريخ البالستية ، يضاف إلى ذلك أن إيران هي داعم رئيس لحزب الله اللبناني . وعليه فان إسرائيل ترى في تعاونها العسكري مع تركيا ورقة ضغط على إيران ، من خلال الأراضي التركية لتكون قاعدة عسكرية للتجسس عليها ، وإمكانية استغلالها لضرب المنشآت العسكرية الإيرانية ، وذلك لأن القواعد العسكرية التركية تتيح لإسرائيل ضرب أية أهداف عسكرية واقتصادية في إيران بسهولة ويسر لقربها من الأراضي التركية، إذ بإمكان طائرات سلاح الجو الإسرائيلي ضرب تلك الأهداف دون حاجة للتزود بالوقود في الجو.[٣٢]

٤ – تدعيم دورها الإقليمي:ترى إسرائيل أن توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، إذ أن تلك العلاقة قد منحتها بطاقة دخول رسمية أخرى ، غير معاهدات السلام العربية الإسرائيلية ، إلى منطقة الشرق الأوسط واسيا الوسطى ، عبر دولة إسلامية . كما أن تعاونها مع تركيا ، سيمنحها القدرة على طرح المشاريع المشتركة بينهما لتكون وفقا لمصالحهما ورؤيتهما للموضوع ، إضافة إلى سعيها المشترك للتصدي للقوى الإقليمية الأخرى إيران، سوريا، ومصر، والتي قد تحاول أيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع تركيا وإسرائيل.[٣٣]

المبحث الثالث

الموقف العربي من الاتفاقية التركية – الإسرائيلية١٩٩٦

عد الاتفاق التركي – الإسرائيلي لعام ١٩٩٦، متغيرا قلقا في علاقات تركيا مع دول الجوار ولاسيما العربية وأجمعت الدول العربية على إن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية ، كما انه يحول دون إقامة علاقات ايجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في الشرق الأوسط: موقف جامعة الدول العربية: أولت جامعة الدول العربية موضوع العلاقات

العسكرية التركية – الإسرائيلية عنايتها الخاصة منذ أن بدأت تلك العلاقة تتخذ أبعادا جديدة وبخاصة بعد التوقيع على اتفاقية شباط ١٩٩٦، إذ عقد اثر ذلك مؤتمر القمة العربي في القاهرة في ٤/حزيران من العام نفسه وقد طالب المؤتمرون تركيا بإعادة النظر في تلك الاتفاقية كما أدانت الجامعة العربية الاتفاقية واعتبرتها تهديدا صريحا ومباشرا للدول المجاورة لتركيا ،ولم تتخذ الجامعة مواقف حازمة أو خطط عملية واضحة المعالم في سبيل التصدي للتعاون العسكري التركي الإسرائيلي ولعل ذلك يعزى إلى ضعف إمكانات وقدرات الجامعة في نواح عدة ، فضلا عن إن بعض الدول العربية مثل الأردن كانت تعارض اتخاذ إجراءات عملية ضد تركيا.[٣٤]

أما الموقف السوري من الاتفاقية فقد عدتها سوريا خطرا كبيرا على الأمن القومي العربي ومقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في ظل توقف عملية السلام بسبب السياسة المتشددة لحكومة بنيامين نتنياهو ،لذا عملت على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي – الإسرائيلي وضد سلوك أنقرة بشان مشاكل المياه وأكراد العراق ، كما استدعت وزارة الخارجية السورية السفير التركي في دمشق وأعربت له عن احتجاجها على تلك الاتفاقية ، واعتبر فاروق الشرع إن هذا التحالف من شانه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع سوريا بهدف الضغط عليها وعلى الدول المجاورة لتركيا وحتى الدول الخليجية في ظل تعاون عسكري وامني يهدف إلى إضعاف الأمن القومي العربي وزيادة السيطرة التركية والإسرائيلية على الأراضي العربية وهذا بدوره سيؤدي إلى انقسام عربي وإسلامي.[٣٥]

وتباينت مواقف الدول العربية الأخرى من الاتفاقية فقد أعربت لبنان عن قلقها العميق إزاء كل الاتفاقيات التركية– الإسرائيلية لأنها اعتبرتها تهديدا للأمن القومي العربي ،في حين لم تبد فلسطين اهتماما كبيرا لهذا الاتفاق وكل ما كانت تريده من تركيا هو القيام بدور بارز في عملية السلام في الشرق الأوسط، في حين جاء الموقف المصري من الاتفاقية هو الإدانة والانتقاد وقد تجسد ذلك في التصريحات العديدة التي أدلى بها وزير الخارجية المصري عمرو موسى ((إن توقيتها غير مناسب وتعرقل عملية السلام في المنطقة)) وفي تصريح أخر ((انه عمل عدواني ضد الدول العربية وخطرا كبيرا على امن الشرق الأوسط)) في حين ذكر الرئيس المصري حسني مبارك في أكثر من مناسبة إن أي اعتداء تركي على سوريا سيؤدي إلى مشكلات كبيرة في المنطقة.[٣٦]

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن للاتفاقية التركية– الإسرائيلية نتائج على المستوى الإقليمي من بينها تغيير رؤية بعض القادة العرب في الشرق الأوسط تجاه وتركيا وإظهار الرغبة للارتقاء بمستوى العلاقات مع إيران كإحدى نتائج هذه الاتفاقية مثل ارتقاء مستوى العلاقات السعودية مع إيران والإشارة لتوسيع علاقات مصر مع إيران، وإعداد مجالات لتشكيل نوع من الأنظمة الأمنية والعسكرية حول المحور الإسرائيلي –

التركي. سيؤدي الى زيادة الحضور النشط لإسرائيل في الحدود الشمالية والشمالية الغربية لإيران. وكذلك زيادة الأنشطة التركية والإسرائيلية والأمريكية في جمهورية أذربيجان وتهيئة المجال للتقارب بين تركيا وإسرائيل وأذربيجان، فضلا عن فقدان تركيا مصالح في الدول العربية وإيران والشرق الأوسط وفي المقابل حافظت على دعم الولايات المتحدة والدول الغربية وبالتالي تهيئة المجال لتسهيل حصول إسرائيل وتركيا على مصادر الطاقة في القوقاز.[٣٧]

المبحث الرابع

موقف إيران من الاتفاقية التركية – الإسرائيلية١٩٩٦

اهتمت إيران بمجمل العلاقات التركية – الإسرائيلية العسكرية لكونها مستهدفة فيها ومن شانها أن تشكل خطرا عليها فقد أعلنت شجبها لتلك العلاقات واعتبرتها بمجملها خطراً كبيراً على دول العالم الاسلامي، فقد اعلن الرئيس الايراني محمد خاتمي[٣٨] ادانته وبشدة لهذا التحالف الذي وصفه "بالتحالف العسكري المقيت" بانه مثير للمشاعر الاسلامية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى أعلن علي اكبر ولايتي[٣٩] في ١٣/نيسان عام ١٩٩٦ انه ناشد تركيا عدة مرات بان لا تقوم باي عمل من شانه اعطاء الكيان الصهيوني مجالا اوسع للتفوق على حساب الدول الاسلامية والعربية وان المناورات التركية–الصهيونية –الامريكية المشتركة من شانها ان تزيد من عوامل التوتر في المنطقة وبالطبع ستهدف بشكل او باخر الى ارساء وكذلك تدعيم الهيمنة الصهيونية على المنطقة.[٤٠]

وفي اجتماع رؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوية ايكيو الذي عقد في أيار ١٩٩٦ في عشق آباد عاصمة تركمانستان حيث التقى علي اكبر هاشمي رفسنجاني بسليمان أدميرال وتباحثا في موضوع اتفاقية ١٩٩٦،فأكد رفسنجاني لنظيره التركي بان الصهاينة يستغلون تلك الاتفاقية لضرب إيران،[٤١]

ولعل المخاوف الإيرانية من العلاقات التركية – الإسرائيلية تكمن في القدرة العسكرية المتطورة التي تمتلكها إسرائيل والتي من خلالها تستطيع تهديد مرافقها ومنشاتها العسكرية والاقتصادية مما يشكل خطرا على أمنها.

وتستند إيران في هذه المخاوف على عدة مرتكزات[٤٢]

الأول:إحساس إيران بالاختراق بتعزز التعاون التركي الإسرائيلي في المسائل الأمنية مثل أجراء المناورات والتدريبات الأمر الذي سمح (لإسرائيل) بالوصول إلى الحدود الإيرانية.

الثاني:إن الاتفاقية تندرج في أطار تحالف ضد المصالح الإيرانية في آسيا الوسطى وتشير إيران بشكل محدد إلى أذربيجان التي تقيم أقوى الروابط مع تركيا وإسرائيل، لان أذربيجان تحاكي النموذج الكمالي التركي كدولة علمانية وتتشارك مع تركيا بروابط أثنية ولغوية قوية كما تورطت إيران في حملة إرهابية ضد أذربيجان ١٩٩٥،ومما تجدر الإشارة إليه انه في صراع أذربيجان مع ارمينيا ١٩٩٢-١٩٩٤حول إقليم ناغورني كاراباخ وبانتهاء الصراع الارميني- الأذربيجاني أصبحت حوالي ٢٠% من الأراضي الاذرية تحت الاحتلال الارميني، وأثناء ذلك الصراع أيدت إيران ارمينيا بقوة وقدمت لها الدعم المتمثل بتزويدها بالغاز الطبيعي، وبطبيعة الحال هذا الامر ساعدها في الاستمرار بالعمليات العسكرية في حين دعمت (إسرائيل)الجانب الاذري وزودته بصواريخ ستينغر.[٤٣]

الثالث:خدمة المشاريع الأمريكية في مجالات الطاقة في بحر قزوين وحرمان إيران من الاشتراك في تلك المشاريع سيما مشاريع الأنابيب كنوع من الحصار الاقتصادي عليها إذ إن الدولة التي ستمر في أراضيها الأنابيب الرئيسية في نقل أنتاج قزوين ستجني مكاسب اقتصادية مهمة وستضمن لنفسها نفوذا استراتيجيا كبيرا في المنطقة ، ولذلك فان اختيار الطريق لتجاوز الطوق الجغرافي سيؤثر في التوجه الجيوبولتيكي المستقبلي لمجمل هذا المدى الجغرافي ، ففي الحقبة السوفيتية كانت كل البنى التحتية المخصصة للنقل تتجه حصرا نحو الشمال أي نحو روسيا، وقد امن هذا الوضع لموسكو وسيلة ضغط مهمة على دول آسيا الوسطى وعلى أذربيجان وبعد استقلال تلك الدول راحت تبحث عن بديل من احتكار موسكو هذا ، ومنذ منتصف التسعينات قررت واشنطن دعم محور شرقي- غربي لنقل إنتاج بحر قزوين وهو خط أنابيب نفط باكو- تبليس – ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وهذا الأنبوب يؤدي إلى تقلص احتكار موسكو للبنى التحتية الخاص بالنقل ويحول دون استفادة طهران من موقعها الجغرافي والذي يؤهلها لان تصبح طريقا مهما لنقل الإنتاج ومن شان ذلك الخط أيضا مكافأة تركيا على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز استقلال دول المنطقة ولان موسكو لن تستطع أن تحول دون دخول الغربيين إلى منطقة بحر قزوين فإنها اختارت هذه الحركة والاستفادة منها بدلا من معارضتها .[٤٤]

الرابع:الضغط على إيران لأنها تعارض اتفاقيات السلام في الشرق الأوسط ، وتهدف (إسرائيل) إلى الضغط على إيران عن طريق تركيا حتى تنضم إلى مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

الخامس:مواجهة توسيع الثورة تعتبر احد جوانب أهمية تركيا (لإسرائيل) لان تركيا دولة مسلمة مع إيديولوجية علمانية وتعارض تدخل الدين في السياسة وإسرائيل تعتبر إن الإسلام هو الخطر الحقيقي لها ولذلك فان هذه الدولة تستطيع عن طريق تركيا الحصول على بعض أهدافها في مواجهة الإسلام الثوري.[٤٥]

أثار الاتفاقية التركية – الإسرائيليةعام١٩٩٦على الأمن الإيراني[٤٦]

١-أعطت هذه الاتفاقية امتيازا لإسرائيل للحضور على الحدود الإيرانية وهيأت المجال للحصول على معلومات أمنية لهذا النظام.

٢-اعتبرت جمهورية أذربيجان قاعدة لمنافسي إيران(إسرائيل،تركيا، أمريكا).

٣-خلقت هذه الاتفاقية تأثيرا سلبيا على علاقات إيران وأمريكا وفي المقابل ترك تأثيرا ايجابيا على علاقات إيران وروسيا.

٤-تلزم الاتفاقية إيران زيادة النفقات العسكرية والدفاعية في مواجهة التهديدات المحتملة في شمال غرب إيران.

٥-هيأ المجال للناتو التوسع إلى الشرق وخصوصا جمهورية أذربيجان.

٦-ظهرت مشكلة الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية لإيران في آسيا والقوقاز في الوقت الذي كان فيه خط نقل النفط عن طريق إيران اقصر وأكثر أمنا فضلا عن ميزته الاقتصادية ولكن مع إصرار أمريكا تحول الطريق إلى طريق (باكو-جيهان).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول إن الخطورة التي تنطوي عليها مجمل العلاقات التركية -الإسرائيلية على ايران هي خطورة مزدوجة فمن ناحية هي ترفع تكلفة معارضتها التسوية ، ومن ناحية أخرى هي تنذر بالضغط عليها في القضايا المعلقة بينها وبين تركيا كقضية النظام السياسي وتوجهه الإيديولوجي، وقضية التنافس على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ،وبالأخص على توصيل نفطها وغازها إلى الأسواق الدولية ، فضلا عن قضية الدور التركي في شمال العراق وبخاصة بعد إنشاء حزام امني بطول ٣٠كيلو متر مربع بين الدولتين.[٤٧]

الخاتمة والاستنتاجات

أدانت إيران وبشدة العلاقات التركية- الإسرائيلية وبخاصة التحالف الأمني والاستراتيجي الذي عقد بينهما عام ١٩٩٦،والذي اعتبرته إيران مناهض للعالم الإسلامي، وعلى ما يبدو إن إيران كانت تخشى من تنامي قدرات الجيش التركي بحيث يدفع تركيا إلى التفكير في احتلال شمال العراق لتحقيق أهدافها القومية،مما جعل طهران تبدي اهتماماً ملحوظاً بسياسات تركيا تجاه المنطقة أكثر من أي وقت مضى، هذا فضلاً عن إن

التحالف التركي– الإسرائيلي قد يخلق نوعاً من عدم التوازن في القوى ، وقد يضعف المحور الإيراني– السوري،وإزاء التقارب التركي– الإسرائيلي عملت إيران على التقارب في المقابل مع سوريا ومصر والسعودية مما قد يفوت الفرصة على تضيق الخناق على الدول العربية،موضحة إن تركيا بعلاقاتها مع إسرائيل لا تهدد أمنها القومي فحسب ، وإنما تهدد الاستقرار والأمن لجميع دول المنطقة.

ولقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات من بينها:

*احد الجوانب الأكثر خطورة في مثل هذا التعاون العسكري الوثيق بين تركيا (وإسرائيل) هو أن يجعل من القوات المسلحة التركية والصناعة الحربية التركية رهينتين بيد(إسرائيل) ولسنوات طويلة بحيث يتعذر على أي نظام حكم في تركيا مهما كان اتجاهه السياسي علمانيا أم إسلاميا وقف هذا التعاون في المستقبل.

*يشكل التحالف العسكري التركي – الإسرائيلي خطرا وتهديدا على الأمن القومي العربي والإسلامي (إيران) .

*لم تتناسب المواقف العربية والإسلامية مع حجم ونوع التحالف القائم بين تركيا (وإسرائيل)، فسوريا ومصر وإيران بذلت جهودا ملحوظة لشرح خطورة تلك التحالفات وتأثيراتها السلبية على منطقة الشرق الأوسط فلجأت للشجب والاستنكار والتنديد ، أما الأردن وفلسطين فاتصف موقفهما بالسلبية لانطلاقها من مصلحتهما الخاصة.

*تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الرئيس للعلاقات التركية – الإسرائيلية لان من المبادئ الأمريكية الرئيسة في الشرق الأوسط يقوم على أساس مساندة التحالف التركي الإسرائيلي للحفاظ على الأمن والاستقرار واحتواء الأنظمة المعارضة لها.

*عدت الاتفاقية التركية – الإسرائيلية حجر زاوية في إستراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط حتى أواسط آسيا.

*تعتقد تركيا إنها ستكون دولة محورية إلى جانب إسرائيل في النظام الإقليمي للشرق الأوسط وذلك بسبب موقعها الجغرافي ومشاكل المياه.

الهوامش

(١) احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، ط١،عمان، الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٠،ص٤١.

(٢) شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي١٩٦٧-١٩٨٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية /جامعة الموصل، ٢٠٠٥،ص١٣.

(٣) ابراهيم البيومي، الرؤية العربية لتركيا الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٦٩، ٢٠٠٧،ص٩٣.

(٤) التحالف المحيطي: ويسمى ايضاً بتحالف دول الطوق والغاية من إنشائه هو توكيد مسألة أثارت الكثير من الجدل بين رجال السياسة في إسرائيل وهي ان الشرق الأوسط لا يمكن أن يعد منطقة عربية صرفة او إسلامية صرفة لان الأتراك واليهود والفرس أكثر عدداً من العرب، في الشرق الأوسط، لذلك من الضروري تحقيق تحالف دول الطوق للوقوف ضد حلم العرب في

إقامة دولة موحدة تمتد من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، ولقد ضم هذا الحلف إلى جانب اسرائيل كل من إيران واثيوبيا.. السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل.. حنان بولستية، المحدد الامني في العلاقات التركية الاسرائيلية مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠١٢/٢٠١٣،ص٨٥.

(٥) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق،ص٩٩.

(٦) سليمان ديميريل: سياسي تركي ينحدر من اسرة فلاحية فقيرة في قرية صغيرة تابعة لقضاء اتابك جنوب غربي تركيا بمحافظة اسبارطة تدعى اسلام كوي في ١/تشرين الثاني/١٩٢٤، واكمل فيها سنوات دراسته الأساسية، قبل ان ينتقل الى مدينة افيون ثم انتقل إلى اسطنبول لدراسة الهندسة المدنية بجامعة اسطنبول التقنية، وحصل على البكالوريوس عام ١٩٤٩، أكمل دراسته العليا في مجال الري وبناء السدود في الولايات المتحدة الأمريكية ليعود إلى تركيا وأصبح مديرا لمشروع سد سيهان، ورئيسا لقسم السدود منذ عام ١٩٥٤،ثم المدير العام لهيئة المشاريع المائية التابعة للدولة عام ١٩٥٥، استغل ديميريل خلفيته القروية ليكون محبوبا عند اكثر القرويين البسطاء شغل منصب رئيس الوزراء خمس مرات من عام١٩٥٥-١٩٩٣.كان لوفاة توركوت اوزال المفاجئة في ١٧/نيسان عام١٩٩٣ فرصة لديميريل للوصول الى كرسي الرئاسة اثر قيام تحالف مشترك ضم كلا من تيار الوسط ويسار الوسط في ١٦/ايارعام١٩٩٣.للمزيد ينظر ريان ذنون العباسي، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاركة المياه التركية، مجلة التربية والعلوم، المجلد١٧، العدد١، كلية التربية/جامعة الموصل،٢٠١٠،ص٢١٣-٢١٤-٢١٧.

(٧) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية) ،ط١، بيروت،١٩٩٨، ص١٩٦.

(٨) وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي،دراسة في الدوافع والأهداف،مجلة دراسات إستراتيجية، العدد٥، جامعة بغداد،١٩٩٨، ص٢٦٠.

(٩) انقلاب١٩٨٠:انقلاب عسكري سببه سوء ادارة الدولة وتعنت الاحزاب السياسية في مواقفها وافتقارها الى الاجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد،وتشكلت الحكومة الجديدة في تشرين الاول عام ١٩٨٠،برئاسة بولند اولصو، واصبح اوزال نائبا لرئيس للوزراء ومسؤولا عن الشئون الاقتصادية وكان يعد الشخصية الثانية في الحكومة بعد رئيس الوزراء وقامت الحكومة الجديدة باعتقال زعماء حزب العدالة والشعب الجمهوري والخلاص الوطني...خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، بيروت،٢٠٠٩،ص٣٧٥-٣٧٧.

(١٠) شذى فيصل رشو العبيدي، المصدر السابق،ص٢٩.

(١١) تورجوت اوزال: سياسي ليبرالي تركي ولد في ١٣/تشرين الأول/١٩٢٧ في ملاطية جنوب شرق تركيا، أكمل دراسته الجامعية في قسم الكهرباء في جامعة اسطنبول التقنية ،سنة ١٩٥٠،وفي عام ١٩٥٢ ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الاقتصاد عين بعدها في البنك الدولي بواشنطن. عاد بعدها إلى تركيا ليعمل مستشارا اقتصاديا في حكومة ديميريل، تولى رئاسة وزراء تركيا١٩٨٣-١٩٨٩،ورئيسا لتركيا ١٩٨٩-١٩٩٣وهو الرئيس الثامن لتركيا. توفي في ١٧/نيسان١٩٩٣.للمزيد ينظر وثائق وزارة الخارجية العراقية ملفة٦٢، الدائرة الصحفية في سفارة العراق في انقرة، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل.

(١٢) مذبحة الأرمن: وتشير إلى القتل المتعمد للسكان الأرمن على يد الدولة العثمانية، خلال وما بعد الحرب العالمية الاولى ،وقد تم تنفيذ ذلك من خلال التهجير القسري والمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن،ويقدر عدد الذين ذهبوا ضحايا تلك المجازر بحوالي مليون ونصف المليون نسمة ويعد يوم ٢٤/نيسان من كل عام ذكرى تلك المذابح...زينب ابو سنة، تركيا الاسلامية الحاضر والماضي، الدار الثقافية للنشر،٢٠٠٦، ص٥٤.

(١٣) احمد السمان، المنظور الإيراني للتحالف التركي الإسرائيلي،مجلة مختارات إيرانية،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد٢١٣، نيسان،٢٠٠٤،ص١٢٣.

(١٤) فارس ابي صعب، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي،العدد٣٨٩،بيروت،٢٠١١، ص١٠٤.

(١٥) محمد نور الدين، تركيا وإسرائيل شراكة لا تهزها مطبات، شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.Alkhaleej.ae.

(١٦) محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية للشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد١٩٩٤،١٧٩،ص٩١.

(١٧) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠٦، ص٢١٧.

(١٨) تانسو تشيلر: هي سياسية واقتصادية تركية ، وتعد اول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في تاريخ تركيا، ولدت عام ١٩٤٦، في مدينة اسطنبول، وهي البنت الوحيدة لعائلة غنية، والدها كان يعمل محافظا في مدن تركية عديدة، درست الابتدائية في مدينة فندقلي باسطنبول، دخلت السياسة عام ١٩٩٠،عندما انضمت الى حزب الطريق القويم وانتخبت لأول مرة نائبة عن اسطنبول بعد الانتخابات العامة التي اجريت في عام ١٩٩١،وشغلت منصب وزير الاقتصاد في حكومة ديميرل الائتلافية التي شكلها مع حزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، تولت تشيلر زعامة حزب الطريق القويم بعدد ديميرل الذي تخلى عن الزعامة ليكون رئيسا للجمهورية، وهكذا أصبحت تشيلر أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء الا انه في عام ١٩٩٩ فقد حزبها بريقه وتخلت عن السياسة.. للمزيد ينظر.. محمد حمدي، قاموس التواريخ، القاهرة، المكتبة الاكاديمية،٢٠١٤،ص١٤٣.

(١٩) هشام فوزي عبدالعزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية١٩٩٣-١٩٩٨، شبكة المعلومات الدولية الانترنت،www.eygpt consutant blogspot.com

(٢٠) وليد رضوان، المصدر السابق، ص٢٧٤-٢٧٥.

(٢١) وليد رضوان، المصدر نفسه،ص٢٦٣.

(٢٢) جلال عبدالله معوض، العرب وتركيا،بيروت،١٩٩٧،ص١٨٥.

(٢٣) مأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط،عمان،١٩٩٦،ص١٤٨.

(٢٤) احمد السمان، المصدر سابق،١٢٩.

(٢٥) جلال عبدالله معوض، المصدر السابق،ص٥٦.

(٢٦) هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية،مجلة شئون عربية،العدد٨٠، ١٩٩٩،ص١٣٠.

(٢٧) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة،ص٢٠٩.

(٢٨) هشام فوزي عبدالعزيز، المصدر السابق.

(٢٩) هيثم الكيلاني، المصدر السابق،ص١٣٢.

(٣٠) مامون كيوان، المصدر السابق،ص١٥٥.

(٣١) محمد نور الدين، تركيا وإسرائيل شراكة لا تهزها مطبات.

(٣٢) محمد نور الدين تركيا الجمهورية الحائرة،ص٢١٣.

(٣٣) وليد رضوان، المصدر السابق،ص٢٨٠.

(٣٤)عاهد مسلم مشاقبة، العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي، مجلة المنارة، العدد ٤، المجلد١٩، ٢٠١٣،ص١٣.

(٣٥) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية ،لبنان،١٩٩٩،ص٦٧.

(٣٦) هشام فوزي عبدالعزيز، المصدر السابق،ص٨.

(٣٧) سيد علي حسين. العلاقات التركية- الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)موقع البينة.

(٣٨) ولد محمد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة اقليم يزد الاوسط سنة ١٩٤٣، لأسرة ايرانية متدينة بعد انهاء دراسته الابتدائية دخل سنة ١٩٦١ مدرسة قم الدينية ، ثم حصل على درجة البكلوريوس في الفلسفة من جامعة اصفهان وبعد تخرجه اكمل المستوى المتقدم في الدراسة الدينية من معهد قم وفي سنة ١٩٧٠ درس العلوم التربوية في جامعه طهران ثم عاود دخول معهد قم لدراسة علم الاجتهاد ، بدا نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة المسلمين بجامعة اصفهان وعمل قريبا من ابن السيد الخميني احمد ومحمد منتظري ونظموا حلقات نقاش سياسية دينية وتراس خاتمي مركز هامبورغ الاسلامي في المانيا قبل انتصار ثورة الاسلامية عام ١٩٧٩،يجيد خاتمي ثلاث لغات غير الفارسية وهي العربية والانكليزية والالمانية، شارك خاتمي في نشاطات سياسية ضد الشاه محمد رضا، في اعداد وتوزيع بيانات سياسية لاسيما تلك التي تصدر عن الامام الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية الايرانية. مثل دائرتين انتخابيتين هما مقاطعة اردكان وومبيود في الفترة الاولى للبرلمان سنه١٩٨٠ وفي سنة ١٩٨١ عينه الامام الخميني مديرا لمؤسسة كيهان كما عين وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي سنة ١٩٨٢، تولى عدة مسؤوليات اثناء الحرب العراقية- الايرانية١٩٨٠-١٩٨٨، بما فيها نائب ورئيس القيادة المشتركة للقوات المسلحة ورئيس قيادة الحرب الدعائية وعين مجددا وزيرا للثقافة والتوجيه الاسلامي في عهد الرئيس علي اكبر هاشمي رفسنجاني، ورئيسا للمكتبة الوطنية الايرانية.. للمزيد من التفاصيل ينظر اروند ابراهيميان، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،٢٠١٤، ص٢٧٠.

(٣٩) ولد علي اكبر ولايتي في احدى قرى شيمران شمال طهران عام ١٩٤٥تولى وزارة خارجية ايران لاول مرة في عهد حكومة مير حسين موسوي عام ١٩٨٢، درس الطب وتخصص في طب الاطفال من جامعة طهران، في عام ١٩٦٢ انتمى للجبهة الوطنية وخلال دراسته الجامعية في جامعة طهران احيا جمعية الاطباء الاسلامية وتواصل مع مختلف الفئات المعارضة لسياسة الشاه محمد رضا وبعد نجاح الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ شغل منصب مساعد وزير الصحة ثم اختير نائبا عن اهالي طهران في الدورة الاولى لمجلس الشورى الاسلامي وتسلم بعدها حقيبة وزارة الخارجية لمدة ١٦ عاما في فترة حساسة من تاريخ ايران محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية ١٩٧٩-٢٠١١دراسة تاريخية سياسية،ط١،عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع،ص٨٨-٨٩.

(٤٠) افرايم انبار، الاثار الاقليمية للترابط الاستراتيجي الاسرائيلي التركي، ترجمة عبدالحميد الموساوي، بغداد، وحدة الدراسات الفلسطينية،العدد٣٣، ١٩٩٨، ص١٤.

(٤١) عبدالعظيم محمود حنفي، الشرق الأوسط صراعات ومصالح(المتغير الأمريكي والعلاقات التركية الإيرانية)، بيروت،٢٠٠٤،ص٤٨.

(٤٢) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة،ص٢١٤.

(٤٣) عبد العظيم محمود حنفي، المصدر السابق،ص٥٠.

(٤٤) سيد علي حسين، مصدر سابق.

(٤٥) خورشيد حسين دلي ،المصدر السابق،ص٦٩.

(٤٦) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق،ص١٨٥.ال

(٤٧) نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١،ص٣٩.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

١-احمد نوري النعيمي ، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط،،ط١، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ,٢٠١٠

٢-اروند ابراهيميان، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،,٢٠١٤

٣-جلال عبدالله معوض، العرب وتركيا، بيروت،١٩٩٧.

٤-خضير مظلوم البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا،بيروت،,٢٠٠٩

٥-خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية،لبنان،,١٩٩٩

٦-زينب ابو سنة، تركيا الاسلامية الحاضر والماضي، الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٦.

٧- عبد العظيم محمود حنفي، الشرق الأوسط صراعات ومصالح المتغير الأمريكي في العلاقات التركية الإيرانية، بيروت،,٢٠٠٤

٨-محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية- الايرانية١٩٧٩-٢٠١١دراسة تاريخية سياسية، ط١، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع،,٢٠١٤

٩-مامون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط،عمان،,١٩٩٦

١٠- محمد حمدي، قاموس التواريخ ،القاهرة، المكتبة الاكاديمية،,٢٠١٤

١١- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة(مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)،بيروت،,١٩٩٨

١٢-نيفين عبدالمنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية،ط١،بيروت،,٢٠٠١

١٣-وليد رضوان، العلاقات العربية- التركية، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦.

ثانيا: الدوريات

١-افرام انبار، الاثار الاقليمية للترابط التركي الاسرائيلي، ترجمة عبدالحميد الموسوي، وحدة الدراسات الفلسطينية، بغداد،العدد٣٣، ,١٩٩٨

٢-ريان ذنون العباسي، سليمان ديميرل ودوره في تنمية مشاركة المياه التركية، مجلة التربية والعلوم، كلية التربية/جامعة الموصل، العدد١، ,٢٠١٠

٣-عاهد مسلم مشاقبة، العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على دول الجوار العربي،مجلة المنارة،العدد٤، المجلد,١٩،٢٠١٣

٤-فارس ابي صعب، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الاوسط. مجلة المستقبل العربي،العدد٣٨٩، ٢٠١١.

٥-محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية للشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد,٣٨٩،٢٠١١

٦-هيثم الكيلاني، الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية الإقليمية،مجلة شئون عربية،العدد٨٠، ,١٩٩٩

٧-وصال نجيب العزاوي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي دراسة في الدوافع والأهداف،مجلة دراسات إستراتيجية،العدد٥، ١٩٩٨.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١-حنان بولستية، المحدد الامني في العلاقات التركية الاسرائيلية، مذكرة ماجستير/ كلية الحقوق والعلوم السياسية ٢٠١٣,/٢٠١٢

٢-شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي١٩٦٧-١٩٨٨،اطروحة دكتوراه كلية التربية/ جامعة الموصل،٢٠٠٥

رابعا: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

١- هشام فوزي عبدالعزيز، العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية ١٩٩٣-١٩٩٧,

٢- سيد علي حسين، العلاقات التركية الإسرائيلية والأمن القومي الإيراني.

٣- احمد السمان، المنظور الإيراني للتحالف التركي الإسرائيلي،مجلة مختارات إيرانية،العدد٢١٣، ٢٠٠٤.